**تقلبات سعر العملة في الصين وتأثيرها على التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية**

 **ساميه سالم المحمدي[[1]](#footnote-1) د. نشوى مصطفى علي محمد[[2]](#footnote-2)**

**الملخص:**

تميزت هذه الدراسة بحداثة البيانات والفترة المستخدمة، حيث لم يسبق وجود دراسات سابقة تناولت علاقة تقلبات سعر صرف عملة الصين وأثرهُ على التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1980م-2014م**). و**اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي من خلال مجموعة من النظريات لدراسة العلاقة سعر الصرف والواردات ثم علاقة الواردات بالتنمية الصناعية، والأسلوب التحليلي الذي تناول مفهوم سعر الصرف وتطور انظمته ومحدداته وتقلبات قيمة العملة الصينية. بالإضافة الى مفهوم ومحددات التنمية الصناعية بالمملكة. كما تم الاعتماد على الأسلوب القياسي من خلال صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (Two Stages Least Squares). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تقلبات سعر عملة اليوان الصيني له أثر على التنمية الصناعية من خلال الواردات، وعلى ذلك تم قبول فرضية الدراسة.

**الكلمات الأساسية:** سعر الصرف-اليوان الصيني-التنمية الصناعية-الواردات.

**The Impact of Currency Fluctuations in China and its Impact on Industrial Development in the Kingdom of Saudi Arabia**

Samiah Salem Almohammadi Dr. Nashwa Mostafa Ali Mohamed

**Abstract:**

 This study was characterized by the novelty of the data, investigating a relationship between the exchange rate of China's currency and industrial development in through imports Saudi Arabia during the period (1980 -2014). The methodology relied on the descriptive method. as well as the analytical method, which clarify the concept of the exchange rate and the development of its systems and determinants of fluctuations in the value of the Chinese currency. Also the econometric method through the formulation of multiple linear regression model estimated using (Two Stages Least Squares). Thus, it was concluded that the Chinese yuan currency fluctuations have an impact on the price of industrial development through imports, and accordingly the study hypothesis was accepted.

.**Key words**: Exchange rate -Chinese yuan- Industrial development - Imports.

**مقدمة:**

تعتبر الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة، وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء في اقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. فالصناعة تساهم في رفع معدل نمو الناتج القومي من خلال استيراد السلع الوسيطة والمدخلات الإنتاجية التي تساعد في تحقيق النمو الصناعي.

 وتعد المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية في رأي الكثير من الاقتصاديين هي التقلبات التي تحدث في سعر صرف العملة في الدولة المصدرة وذلك من زاويتين، من الزاوية الاولى عند ارتفاع قيمة العملات الاجنبية يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية للدول النامية المستوردة، وبالتالي فان ذلك يؤدي الى التضخم، ويؤثر ذلك سلباً على تكلفة الواردات من هذه الدول، والتي تعتبر مكونا ًهاماً للصناعات المحلية فيها. أما من الزاوية الأخرى فأن انخفاض قيمة العملة في الدولة المصدرة يؤثر إيجابا في الدول المستوردة وذلك من خلال انخفاض تكلفة السلع المستوردة وهو ما ينعكس على تكلفة مستلزمات الإنتاج، وبالتالي على تكلفة الصناعة المحلية، ويسهم ذلك في النمو الصناعي لهذه الدول ومن ثم نمو الناتج القومي لها.

**مشكلة البحث**

 تمر المملكة العربية السعودية بحالة من التطور في كافة القطاعات الصناعية وهذا يجعلها في حاجة إلى مدخلات ومستلزمات انتاج لذا اتجهت إلى الدول التي تصدر لها تقنية الإنتاج بأسعار مناسبة وكان من ضمن هذه الدول دولة الصين والتي تعتبر شريك تجاري مهم لأن السعودية تعد أكبر دولة تصدر النفط للصين، في المقابل هناك تبادلات في مجال صناعة الاسمنت والاتصالات والبنية التحتية. فقد بلغ أجمالي قيمة واردات المملكة للعام 2013 من الصين نحو 78,488مليون ريال، وكانت الصين تحتل المرتبة الثانية في الدول المصدرة لذلك العام بينما ارتفع حجم وارادت المملكة من الصين في عام 2014 مقارنة بعام 2013 وأصبح حوالي87,122 مليار ريال أي بزيادة قدرها 8634 مليون ريال وبذلك تصبح نسبة الزيادة في وارادت المملكة من الصين حوالي 11% من وارادت الصين. وقامت دولة الصين بخفض عملتها في الآونة الأخير من اجل تنمية صادراتها للخارج وحيث أن سعر عملة أليوان الصيني مقارنة بالدولار الامريكي في عام 2013 قد انخفضت بنسبة11.65% مقارنة لعام 2014.

 وقد انعكس ذلك على زيادة انتاجية القطاع الصناعي لدى المملكة في عام 2014 زيادة كبيره بنسبة 9.26% مقارنة لعام 2013. وعلى الرغم من النمو الناتج الصناعي بشكل جيد حيث كان هذا الناتج في الصناعات التحويلة في عام 2013 يقدر 278071 مليون ريال مقارنة بمثيله في عام 2014 والمقدر ب303823 مليون ريال الا انه مازال معدل استيراد السلع اعلى من معدل الناتج الصناعي في المملكة العربية السعودية.

 وبناء على ذلك يمكن تلخيص المشكلة بسؤال وهو كالاتي: ما أثر انخفاض سعر عملة دولة الصين الشعبية على التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية؟

**الفرضية**

 تتلخص فرضية الدراسة فيما يلي:

"يستجيب مستوى التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية عكسياً مع سعر اليوان الصيني".

**هدف الدراسة**

 تهدف الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية من خلال توضيح أهم المفاهيم لسعر الصرف بوصفه احد محددات النمو الصناعي وقياس تأثير انخفاض أسعار العملات الأجنبية على إقامة المشروعات الإنتاجية سواء زراعياً أو صناعياً من خلال بناء نموذج قياسي يساعد على توضيح هذه العلاقة للوصل لنتائج قد تسهم في مساعدة صانعي السياسة ومتخذي القرار في مدى استغلال الموارد المالية المتاحة من عوائد قطاع البترول لتوفير التجهيزات الأساسية اللازمة لخدمة المشروعات الإنتاجية لتقليل الاعتماد على الواردات من الخارج.

**أهمية الدراسة**

تتميز الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة بأنها تسلط الضوء على تغيرات أسعار الصرف الحقيقة في الصين على النمو الصناعي في المملكة العربية السعودية بينما ركزت الدراسات السابقة على تأثير أسعار الصرف على النمو الاقتصادي بشكل عام. وكما ركزت الدراسة الحالية في انها تطبق على علاقة المملكة العربية السعودية بدولة الصين في حين طبقت الدراسات السابقة على دول عديدة مختلفة. كما تميزت هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة بانها تركزت في فترة زمنية حديثة.

**المنهجية**

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة من خلال شرح مفاهيم الخاصة لسعر الصرف على المحددات الاقتصادية والنمو الصناعي. كما تعتمد الدراسة على الأسلوب القياسي لتحديد أثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية.

**نطاق البحث**

تطبق هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية وذلك لقلة الدراسات التي تناولت تقلبات سعر الصرف في الصين على التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية نظرت لما تميزت به المملكة في الآونة الأخيرة من تطور في صناعتها التحويلية وتنوعها ودعم الدولة لها وتم استخدامها في فترة زمنية حديثة (1980-2014) وفقاً لما يتوفر من البيانات.

**خطة الدراسة**

تقسم الدراسة الحالية إلى عدة أجزاء: يمثل الجزء الأول في عرض النظريات والدراسات السابقة في حين يتطرق الجزء الثاني أطار تحليلي للعلاقة بين المتغيرات في الدولة محل التطبيق ويقيس الجزء الثالث العلاقة في المتغيرات من خلال صياغة النموذج القياسي وأخيراً تختم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

**أولاً: الإطار النظري:**

ينقسم الإطار النظري إلى التأصيل النظري، ومفهوم سعر الصرف، وأنظمته ومحدداته، وكذلك مفهوم التنمية الصناعية ومحدداتها.

**1/1 التأصيل النظري والدراسات السابقة:**

 لم تتناول النظريات بشكل مباشر أثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الصناعية، حيث تنقسم هذه العلاقة الى علاقتين مباشرتين وهي علاقة سعر الصرف بالواردات من ناحية، وعلاقة الواردات بالتنمية الصناعية من ناحية أخرى. وفيما يلي سيتم عرض: أولا النظريات التي تتناول تقلبات سعر الصرف. ثانياً النظريات التي تتولى العلاقة الأولى وهي العلاقة بين سعر الصرف بالواردات. وأخيرا النظريات التي توضح أثر الواردات على التنمية الصناعية. أما فيما يخص الدراسات التطبيقية فقد تطرقت إلى العلاقة المباشرة بين تقلبات أسعار الصرف والتجارة والنمو الصناعي.

 تعد نظرية تعادل القوة الشرائية وهي من النظريات المحددة لتقلبات سعر الصرف، والتي وضع أسسها العالم الاقتصادي السويدي كريستيان كاسل عام 1914م. حيث يرى "أن سعر أي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية بالأسعار النسبية لها في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية"(نعمة 2011). وكذلك يرى كاسل "ان سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار" (الغالبي ص68).

 وفيما يتعلق في النظريات التي تتولى العلاقة الأولى وهي العلاقة بين سعر الصرف بالواردات، جاءت نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم والتي وتتلخص نظرية هيوم في أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلة في علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة. فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي, فإن أسعار السلع في تلك الدولة تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق الذهب إليها من العالم الخارجي. فعند انخفاض قيمة العملة في الدولة يؤدي ذلك الى انخفاض في اسعار السلع، وبالتالي يزداد الطلب على صادرتها ويقل الطلب على الواردات وذلك بسبب ارتفاع اسعار السلع المستوردة في الدولة الاخرى.

 وفيما يتعلق بالنظريات التي توضح أثر الواردات على التنمية الصناعية، جاءت نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو 1817م، والتي تنص في مضمونها على "انه في ظل ظروف حرية التجارة، فإن كل دولة ستتخصص في انتاج السلع التي تستطيع انتاجها بتكاليف أرخص نسبيا"، أي السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية. كما ستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية في إنتاجها. حيث تقوم الدول بتفضيل الاعتماد على المكونات المستوردة للصناعات المحلية، مستندة في ذلك على مبدأ الميزة النسبية في التخصص والتبادل الدولي.

 وجاءت عدة دراسات تطبيقية لتحليل العلاقات المذكورة انفاً، ومنها دراسة نايف وفرحان (2008)، والتي تطرقت إلى العلاقة ما بين تقلبات سعر الصرف وأثرها في التنمية الاقتصادية، متفقة في نتائجها مع ما ورد في نظرية تعادل القوة الشرائية. من انه توجد علاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة بالتطبيق على الدول ذوات هيكل الإنتاج والتجارة المتنوعين، في حين لم تثبت صحة هذه العلاقة، بالتطبيق على مجموعة الدول ذوات هيكل الإنتاج والتجارة الأقل.

 واتفقت دراسة طه (2008) والتي تناولت العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية مع ما ورد في نظرية التوازن التلقائي، حيث ان ارتفاع اسعار الواردات بالعملة المحلية يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وعدم ثبات سعر الصرف يؤدي إلى نتائج سالبة على الاقتصاد القومي.

 وقد اتفقت دراسة نجيب والنعمة (2012) والتي تطرقت الى العلاقة بين الواردات والنمو الصناعي مع ما ذكر في نظرية الميزة النسبية، في أنه على كل دولة أن تتخصص في السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى.

**1/2 مفهوم سعر الصرف:**

 يعد سعر الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال معرفة التكاليف والاسعار الدولية. ويمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين: فمن الزاوية الأولى يعرف سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من العملة المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبي". ومن الزاوية الثانية: ينظر لسعر الصرف على انه "عدد من الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية "(نعمة 2011). وعرف سعر الصرف بأنه "عدد وحدات العملة الأجنبية التي يمكن ان نحصل عليها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية او عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحده واحدة من العملة الأجنبية "(الحبيب 2000).

 ويمكن التميز بين ثلاثة أنواع من سعر الصرف وهي سعر الصرف الاسمي، وسعر الصرف الحقيقي، وسعر الصرف الفعلي (الفعال).

 يعبر سعر الصرف الإسمي وهو "النسبة بين عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديده تبعا لقوى الطلب والعرض على العملة في سوق الصرف في لحظة زمنية ما". وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي، وسعر الصرف الموازي، وفيما يتعلق في سعر الصرف الرسمي فهو السعر المعمول به في التبادلات التجارية الرسمية، وبالنسبة لسعر الصرف الموازي فهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد (الغالبي 2011, خضر 2012).

 ويعبر سعر الصرف الحقيقي عن "عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي هو مؤشر يقيس القدرة على المنافسة"(الغالبي 2011, خضر 2012).

 ويعبر سعر الصرف الفعلي(الفعال) عن "المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما"، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية (الغالبي 2011, خضر 2012).

**1/2/1 أنظمة سعر الصرف:**

 يقصد بنظام الصرف "مجموعة القواعد التي تحدد دور المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي". حيث يتضمن النظام النقدي الدولي نوعين من نظم الصرف وهما نظام سعر الصرف الثابت، ونظام سعر الصرف المرن (نعمة 2011, النعيمي 2012).

 فنظام سعر الصرف الثابت يتم فيه تثبيت سعر صرف العملة إلى عملة واحدة، او سلة عملات. حيث تتميز العملة الواحدة بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار. وقد يتم اختيار سلة عملات من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة[[3]](#footnote-3). وتتضمن الأسباب التي تدفع الدولة لاعتماد سعر صرف ثابت تخفيض المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف والتي تؤثر بدورها على القرارات الاقتصادية الخاصة بالإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية (طه 2008, خضر 2012).

 اما فيما يتعلق بنظام الصرف المرن، فيتحدد فيه سعر الصرف بناء على التوازن بين قوى العرض والطلب في النقد الأجنبي. ويتميز هذه النظام وقابليته تعديل سعر الصرف فيه. وقد تتبع الدولة نوعين من النظام المرن وهما نظام مرن المدار، او نظام مرن الحر. حيث يتميز نظام مرن المدار بتعديل الدولة لأسعار صرفها على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب في ميزان المدفوعات. وقد يتم اختيار النظام المرن الحر حيث يسمح لقيمة العملات أن تتغير حسب السوق. وكذلك يسمح بإلغاء القيود التي تفرض على سعر الصرف، وبالتالي يتيح للدول اعداد السياسة الملائمة والتي تدفع بأسعار الصرف ان تتكيف مع الأوضاع السائدة(طه 2008, الغالبي 2011).

**1/2/2 محددات سعر الصرف:**

 تحددت أسعار صرف العملات سابقا بالعلاقة بين المحتوى الذهبي للعملة بالمقارنة مع العملات الاجنبية، وبعد انقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب لم يعد للمحتوى الذهبي للعملة أي دور في تحديد سعر صرفها بالعملات الأجنبية، حيث أصبح سعر صرف العملة يتحدد من خلال ظروف العرض والطلب عليها واللذان بدورهما يتأثران بمحددات كثيرة منها التضخم، أسعار الفائدة، الدخل، والرقابة الحكومية.

 وفيما يتعلق بعلاقة سعر الصرف بالتضخم ان هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي والمستوى العام للأسعار، فاذا ارتفع سعر الصرف الأجنبي سيؤدي ذلك إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية، والذي يتبعه انخفاض قدرتها الشرائية مما يؤدي ذلك الى حدوث ارتفاع عام بالأسعار مؤدياً ذلك لحدوث التضخم(الغالبي 2011, النعيمي 2012)

 اما من ناحية العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة توجد علاقة عكسية بينهما، حيث اذا انخفض سعر الفائدة يؤدي ذلك إلى الزيادة في الطلب على العملة المحلية لاستثمارها في المشروعات والاستفادة منها في خلق فرص استثمارية، وهذا يساعد في تنشيط الاقتصاد المحلي مما يؤدي ذلك الى تحسين العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. والعكس صحيح، فعند ارتفاع سعر الفائدة سينخفض الطلب على العملة المحلية وتقل فرص الاستثمار، وهذا بدوره يؤثر على النشاط الاقتصادي المحلي بالانخفاض، فتنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية(النعيمي 2012, خضر 2012)

 ومن ناحية العلاقة بين سعر الصرف والدخل، توجد علاقة عكسية بينهما. فاذا زاد الدخل يؤدي ذلك الى زيادة في الانفاق الاستهلاكي وذلك عن طريق الزيادة في الانفاق على الواردات. اذاً فان الزيادة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في الطلب على الواردات وبالتالي سوف يزيد الطلب على العملة الأجنبية لكي يمول الطلب على الواردات وهذا بدوره سوف يقلل من الطلب على العملة المحلية ويخفض من سعر صرفها مقابل العملة الأجنبية والعكس صحيح (خضر 2012).

 وأخيرا علاقة سعر الصرف والرقابة الحكومية، حيث تقوم الرقابة الحكومية بالحفاظ على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية، والحد من الواردات الغير ضرورية، وكذلك الحد من خروج الأموال الأجنبية خارج السوق المحلي، وأيضا لحماية الاقتصاد الوطني من أي تقلبات او مؤثرات خارجية(عبدالسلام 2007).

**1/3 مفهوم التنمية الصناعية:**

 تحظى التنمية الصناعية في الوقت الحالي على الاهتمام البالغ من قبل الدول المتقدمة والدول النامية على حداً سواء. حيث أن النمو في بعض الدول النامية ينعكس أثره على الدول المتقدمة، وذلك عن طريق مشاريع التنموية والتي تعتمد في تكوينها على التقنية الحديثة التي تمتلكها الدول المتقدمة صناعياً.

ويمكن تعريف التنمية الصناعية بأنها "تلك الاستراتيجية التي ترتبط بالاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عملية حيوية ومستمرة"(العاضي 1998). وفي مفهوم اخر للتنمية الصناعية "بأنه الزيادة الحاصلة في حجم الناتج الصناعي بالقيمة المضافة، وبزيادة تطور القطاع الصناعي كماً ونوعاً وبكل معطياته، وذلك من خلال تدفقات رؤوس الأموال الصناعية او زيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة في الآلات والمعدات في داخل الوحدات الصناعية"(العاضي 1998). وكذلك يمكن القول بأن عملية التنمية الصناعية تعتمد على الصناعة والتصنيع، اذ تعبر الصناعة عن المنشآت الصناعية، بينما يعبر التصنيع عن عملية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية في المجالات الإنتاجية المختلفة من اجل تطوير البنية الاقتصادية(العاضي 1998).

**1/4 اهم محددات التنمية الصناعية:**

 يؤثر في التنمية الصناعية عديد من المحددات، من أهمها القدرة التنافسية، والتقنية، وقدرات القوى العاملة الصناعية. وتعد القدرة التنافسية للمنتجات المحلية من اهم محددات التنمية الصناعية، والتي تتحدد بدورها من خلال البحث عن أسواق عالمية للواردات الصناعية سواء كانت خامات او سلع وسيطه تتميز بميزة نسبية في التكلفة، والذي ينعكس بدوره على تكلفة المدخلات الإنتاجية وبالتالي على تكلفة المنتجات المحلية المصنعة والتي ستتميز بميزة نسبية في انخفاض تكلفتها، مما سيمنح المنتج المحلي القدرة التنافسية في الأسواق العالمية ويزيد الطلب عليه والذي يحقق دفع وزيادة التنمية الصناعية(نجيب 2013).

 تحتل التقنية دوراً مهماً في زيادة الإنتاجية، وهذا بدوره ينعكس بصورة مباشرة على المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية. لذلك فإن بناء قاعدة تقنية قوية يعد من أهم محددات التنمية الصناعية.وتعتبر قدرات القوى العاملة الصناعية من المحددات الهامة في إطار تطور التنمية الصناعية والقدرة التنافسية للصناعات. ولتطوير قدرات القوى العاملة لابد من التركيز في نوعية التعليم والتدريب الفني والمهني بحيث تتناسب مخرجات هذه المؤسسات مع احتياجات الشركات الصناعية في مختلف التخصصات(العاضي 1998).

**ثانياً الإطار التحليلي:**

 تعتبر الصين الآن احدى القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، حيث شهد الاقتصاد الصيني نمواً كبيراً سواء على مستوى الإنتاج، أو التجارة الخارجية، والاستثمار، مما يجعل عملة الصين وهي اليوان في موضع اهتمام العالم، حيث يعد اليوان الصيني، أول عملة من الدول الناشئة تتمكن من الدخول إلى سلة حقوق السحب الخاصة، وهذا ما يعكس تغير في البنية الاقتصادية الدولية. وقد كان له الدور الفعال التي تلعبه التجارة الخارجية في معظم الدول النامية، من اجل دفع التنمية الاقتصادية لهذه الدول، الأثر على المملكة العربية السعودية في اهتمامها بالأسواق العالمية لواردتها، وذلك لما له من أثر على الاقتصاد المحلي، من حيث رفع مستويات المعيشة، وزيادة الرخاء الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية الصناعية.

 ويتم التناول في هذا الإطار تطور نظام سعر الصرف في الصين وتقلباته، وتتطرق الدراسة ايضاً الى تطور حجم الواردات وهيكلها بالمملكة العربية السعودية، وتطور حجم الواردات من الصين، وعلاقة سعر الواردات بتقلبات سعر صرف اليوان الصيني، واخيرا وضع التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية.

**2/1 تطور نظام سعر الصرف في الصين[[4]](#footnote-4) وتقلباته:**

 تعددت نظم سعر الصرف في الصين، حيث كان في البداية سعر اليوان مرتبطاً بقيمة الدولار، والذي كان يستند على قاعدة الذهب، ثم توجه إلى سعر صرف مزدوج. بعد ذلك تحول الى سعر الصرف الثابت، ثم أصبح بعد ذلك سعر الصرف مرنً، وأخيرا استقر على سعر الصرف المدار(عبده، 2010, ابراهيم 2010).

 ففي عام 1971م حيث قام الرئيس الأمريكي نيكسون بإنهاء إمكانية تحويل الدولار دولياً الى ذهب مما أدى الى تحول النظام النقدي العالمي من استبدال الذهب بالدولار إلى استخدام الدولار كعملة أساسية في معاملاته. وقامت الصين آن ذاك بإقامة نظام لرقابة على الصرف الأجنبي الذي تم بمقتضاه إيداع النقد الأجنبي الذي تملكه كل الجهات في الصين لدى البنك الشعبي الصيني والذي أصبح الجهة الوحيدة المصرح لها بالتعامل في النقد الأجنبي (ابراهيم 2010, عبده 2010)

 وفي عام 1980م بدأت الصين مرحلة الإصلاح الاقتصادي، ومنذ بداية هذا العام اتخذت الصين نظام سعر الصرف المزدوج من خلال سعرين للصرف، الأول هو سعر الصرف الثابت والمعلن من الدولة حيث كان السعر الرسمي للدولار هو 1.49 يوان. وكان هذا السعر الثابت مراقب من قبل البنك المركزي الصيني ويتم ضبطه من قبل البنك. والثاني هو السعر المستخدم لتسوية المعاملات بين الأطراف المسموح لهم بالتعامل في النقد الأجنبي مثل المصدرين حيث كان الدولار يساوي 2.28 يوان، وكان هذا السعر هو السعر السوقي لليوان والذي كان يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب. وكان لهذا النظام المزدوج أثره على تنشيط الصادرات الصينية، حيث يزيد من القدرة التنافسية للسلع الصينية في الأسواق العالمية وتحقيقها للأرباح؛ وبالتالي يؤدي ذلك الى زيادة النشاط الاقتصادي، كذلك ساهم هذا النظام في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين عام 1980م وجذب الاستثمارات الأجنبية الداخلة وتطور الصادرات السلعية والخدمية (ابراهيم 2010, عبده 2010).

 وكان هناك عدد من الأسباب التي أدت بالصين إلى التخلي عن سعر الصرف المزدوج وذلك في عام 1985م والعودة الى سعر الصرف الثابت. وكان من ضمن هذه الاسباب الارتفاع المستمر لقيمة الدولار أمام الليوان، بالإضافة الى الضغوط التي كانت تواجه الصين من قبل صندوق النقد الدولي، واعتراض الولايات المتحدة الامريكية والتي كانت أكبر شريك تجاري لها في ذلك الوقت في تخفيض عملة الصين؛ لأن ذلك يضر بالمصالح الاقتصادية الامريكية، وبالتالي أدى ذلك الى تخلي الصين عن نظام الصرف المزدوج.

**شكل (1) تقلبات سعر الصرف في الصين خلال الفترة(1980-2014)** يوان/ دولار



 **المصدر:** أعد من قبل الباحثة، البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

 ويلاحظ من خلال الشكل السابق بأن الصين قامت بتخفيض سعر عملتها ما بين عام 1986م الي 1994م حيث كانت قيمة اليوان 3.45يوان مقابل الدولار وأصبح بعد ذلك 8.61 يوان مقابل الدولار وذلك بسبب تحفيز الصادرات الصينية ودعم معدلات التضخم وزيادة معدلات الإنتاج وزيادة توجه الأنظار نحو المنتجات والسلع الصينية نظراً لانخفاض قيمتها مقارنة بالسلع الأخرى (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية).وبعد ذلك مرت العملة بمجموعة من التقلبات حتى عام 1997م والذي ارتفعت فيه قيمة الليوان الى 8,28 يوان مقابل الدولار تقريباً؛ وذلك لان الصين لم تتأثر بسبب الازمة المالية الاسيوية[[5]](#footnote-5) التي حدثت في عام 1997م ويرجع عدم تأثرها الى ان لديها استثمارات حقيقية (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية).

 وفي بداية اصلاح النظام النقدي للصين عام 2005م قامت بإصدار نظام جديد لصرف اليوان وهو نظام سعر الصرف المرن، والذي أنهى بدوره نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار وأصبح قيمة اليوان في ذلك الوقت 8.19 يوان مقابل الدولار بدلاً من 8.28 يوان مقابل الدولار؛ ويرجع سبب ذلك رغبة منها في التحرير التدريجي لقيمة اليوان بالربط الكامل بالدولار والاعتماد بدلا من ذلك على ربطه بسلة من العملات المتغيرة. ونتج عن ذلك تحسن في القوة الشرائية للعملة الصينية وزيادة اقبال الاستثمار الأجنبي لاستفادة من ارتفاع قيمة اليوان بالإضافة الى رفع معدل الاحتياطي النقدي الأجنبي. وأعلنت الصين منذ ذلك الوقت ان قيمة اليوان ستتحدد حسب سلة من العملات بدلاً من الارتباط بالدولار، وقد أعلن البنك المركزي الصيني أن سعر الصرف سوف يتم تحديده بناء على قوى العرض والطلب، وذلك من أجل التخفيف من حدة تأثيرات تباطؤ الاقتصاد الصيني(عبده، 2010، البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية).

 ومنذ عام 2006م تحول سعر الصرف في الصين إلى نظام سعر صرف مدار، حيث يقوم بنك الصين الشعبي بتحديد سعر الصرف بشكل يومي مقابل الدولار الأمريكي، على ألا تتخطى تحركات الليوان مقابل الدولار نسبة 2% صعودا أو هبوطا خلال تداول اليوم الواحد، معتمداً على الأوضاع القائمة خلال كل يوم على حدة دون النظر الى الأوضاع السابقة، ولكنه أعلن مؤخرا بانه سيتم وضع تطورات الأسواق خلال اليوم الأخير ضمن اعتباره (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية).

 ويرجع أسباب استخدام هذا الأسلوب لسعر الصرف هو تراجع الصادرات الصينية بنسبة 8.3%، وتراجع الواردات أيضا بنسبة 8.1%، ونظراً لضعف معدلات الطلب المحلي، وكذلك تراجع عمليات الشحن الى منطقة اليورو بنسبة 12.3%، بالإضافة الى تراجع الصادرات الى اليابان بنسبة 13%، وأيضا تراجع الصادرات للولايات المتحدة الامريكية بنسبة 1.3%، وعلى هذا النحو تراجع الفائض في الميزان التجاري في الصين الى 43 مليار دولار عام2015 مقابل 46.5 مليار دولار عام 2014. كل هذه الأسباب كانت من الدوافع الرئيسية وراء أتخاذ بنك الصين لقرارته في تحويل نظام سعر الصرف الى السعر المدار(البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية). وبذلك تتضح ان تقلبات سعر الصرف كان لها الأثر الإيجابي على التجارة الخارجية للصين ومساهمة الصين في نمو الناتج المحلي العالمي حتى يتحقق الهدف الذي تسعى من اجله كقوى اقتصادية كبرى تتمتع باقتصاد كبير يمكنه التأثير في النمو الاقتصادي العالمي، وأصبحت تؤثر على اقتصاديات الدول الأخرى عن طريق حركة التجارة والاستثمار الذي وصلت اليه.

**2/3 تطور حجم الواردات وهيكلها في المملكة العربية السعودية:**

تعتمد المملكة العربية السعودية على القطاع الخارجي لتنفيذ سياستها في الاقتصاد المفتوح التي تتبعه، وذلك عن طريق استيرادها للسلع والخدمات الأجنبية سواء استهلاكية، او سلعاً وسيطة، او سلعاً رأسمالية، وقد تم استخدام مجموعة مختارة من السنوات للمقارنة بين الواردات من خلال أنواع السلع، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي.

 **شكل(2): واردات المملكة العربية السعودية حسب أنواع السلع خلال الفترة(2005-2014)**[[6]](#footnote-6) مليون ريال



 **المصدر:** أعد من قبل الباحثة، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات عام2014، نشرة إحصاءات التجارة الخارجية.

 ويلاحظ أن السلع الوسيطة تفردت بأعلى قيمة واردات مقدارها(274,055) مليار ريال من إجمالي قيمة الواردات، بارتفاع قدره(4501) مليون ريال عن العام السابق، تتبعها السلع الاستهلاكية حيث بلغت قيمة واردات المملكة منها(219,665) مليار ريال من إجمالي قيمة الواردات بارتفاع قدره(12242) مليون ريال عن العام السابق، وأخيرًا فقد احتلت قيمة واردات المملكة من السلع الرأسمالية المرتبة الأخيرة حيث بلغت(158,155) مليار ريال بارتفاع قدره(4549) مليون ريال عن العام السابق. وبما أن الواردات من السلعة الوسيطة قد ارتفعت والتي تعتبر من المستلزمات الإنتاجية والمدخلات الصناعية، والذي يترتب علية زيادة في التنمية الصناعية، وكذلك ارتفاع الواردات من السلع الرأسمالية والتي تعتبر جزء منها من المستلزمات الإنتاجية، ويترتب على ذلك ايضاً تحفيز التنمية الصناعية. وهذا يدل على اهتمام المملكة العربية السعودية بالتنمية الصناعية وزيادة التصنيع (مؤسسة النقد العربي السعودي،2014). ويمكن التوضيح لأهم السلع المستوردة من خلال الجدول التالي:

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السلع المستوردة | القيمة (مليون ريال) | النصيب المئوي من اجمالي السلع المستوردة | نسبة التغير عن العام السابق(2013) |
| آلات وأجهزة ومعدات كهربائية | 171011 | 26.2 | 3.5% |
| المواد الغذائية | 91626 | 14.3 | 1.4% |
| منتجات كيماوية ومعدنية | 58295 | 8.9 | 10% |
| منسوجات وملبوسات | 20229 | 3.1 | 7.1% |
| معادن عادية ومصنوعاتها | 79759 | 12.2 | 2.1% |
| أخشاب ومجوهرات | 25131 | 3.9 | 0.9% |
| معدات نقل | 108610 | 16.7 | 1% |
| سلع اخرى | 97215 | 14,9 | 5% |
| المجموع | 651876 | 100 |  |

 **جدول(2): اهم السلع المستوردة للمملكة العربية السعودية لعام 2014م**

 المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات عام 2014.

 وتشير هذه البيانات الى أبرز تصنيفات هيكل الواردات وهي كالتالي: واردات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (171,011) مليار ريال احتلت المرتبة الأولى بنصيب مقداره 26.2% من اجمالي الواردات، بارتفاع نسبته 3.5% عن العام السابق. وجاءت واردات معدات النقل (108,610) مليار ريال بالمرتبة الثانية بنسبة 16.7من اجمالي الواردات بارتفاع يقدر1%عن العام السابق. تليها واردات السلع الأخرى (972,15) مليار ريال بنصيب مقداره 14.9% من اجمالي الواردات بارتفاع قدره 5% عن العام السابق (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي).

 ولقد تطورت تجارة المملكة مع دول العالم خلال السنوات 2005-2014م، فقد تطور حجم التبادل التجاري معها ما بين (900) مليار ريال الى (2040) مليار ريال وذلك خلال تلك الفترة، وقد بلغت اقل قيمة منها للواردات عام 2005 (223) مليار ريال بينما اعلى قيمة للواردات فيها حوالي (652) مليار ريال في عام 2014م، وشهدت قيمة واردات المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تقلبات عديدة، ويوضح الشكل (3) التالي هذه التقلبات:

 **شكل(3): قيمة واردات المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2005-2014م** مليون ريال



 **المصدر:** اعد من قبل الباحثة، مصلحة الإحصاءات والمعلومات عام 2014، نشرة التجارة الخارجية.

يلاحظ من الشكل السابق أن هناك تزايد في قيمة الواردات حتى عام 2008م بسبب ارتفاع أسعار النفط وكان له الأثر في وجود فائض في الميزان التجاري والذي تبعه زيادة الواردات. ثم انخفضت قيمة الواردات في عام 2009م بسبب تراجع قيمة الصادرات النفطية وكذلك الازمة الاقتصادية العالمية[[7]](#footnote-7). ثم عاودت بالارتفاع مرة أخرى حتى عام 2012م نظراً لزيادة الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط، والذي صاحبة ارتفاع مستوى الدخل وتحقيق زيادة في مستوى المعيشة والرفاهية للاسر السعودية، مما حفز المجتمع السعودي الى زيادة الطلب على الواردات الاستهلاكية (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي).

**2/3/1 تطور حجم الواردات من الصين:**

 لقد استأثرت الصين بجانب كبير من قيمة واردات المملكة نظراً لانخفاض سعر الصرف اليوان مقارنة بالدولار، وبلغت قيمة الواردات من الصين في عام 2014م (871,22) مليار ريال وتمثل هذه النسبة 13.4% من أجمالي قيمة واردات المملكة والبالغة (651,876) مليار ريال عام 2014م. وبذلك تكون الصين قد احتلت المرتبة الأولى من بين الدول التي تستورد منها المملكة وفقاً لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات عام 2014م، وكانت اهم السلع المستوردة وقيمتها موضحة بالجدول (3) التالي:

 **جدول(3): أهم السلع المستوردة من الصين وقيمتها عام 2014م**

|  |  |
| --- | --- |
| أهم السلع المستوردة من الصين عام 2014 | القيمة (مليون ريال) |
| أجهزة هاتف الجوال | 10210 |
| أجهزة حاسب والمحمول | 3867 |
| الآلات لاستقبال وارسال الصوت او الصورة | 2592 |
| أجهزة تكييف هواء | 1539 |
| سيارات خاصة سعة محركها(3-1.5ليتر) | 1036 |

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات عام 2014.

 ويلاحظ من الجدول السابق أن أجهزة الهاتف الجوال تحتل المرتبة الأولى من السلع المستوردة من الصين، تليها أجهزة الحاسب المحمول، ثم الآلات لاستقبال وارسال الصرف وأجهزة التكييف الهواء، واخيراً السيارات.

 ويشير شكل(4) التالي نسبة واردات المملكة من الصين بالنسبة إلى اجمالي الواردات بشكل عام، حيث يوضح تزايد الاعتماد على السلع الصينية من السلع الاستهلاكية العادية، ويرجع السبب الرئيسي لاعتماد المملكة على سوق السلع الصينية الى انخفاض عملة الصين اليوان بالنسبة للدولار، والذي كان له الاثر في مساعدة المملكة في الحصول على واردات تكلفة نسبية منخفضة. ساهمت في تخفيض تكلفة الإنتاج بالمملكة، وهذا بدوره أدى الى تطور في التنمية الصناعية بالملكة العربية السعودية (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي).

 **شكل(4): نسبة الواردات من الصين لإجمالي الواردات في السعودية في الفترة(2005-2014)** مليون ريال



المصدر: اعد من قبل الباحثة، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات عام 2014، البنك الدولي.

**2/3/2 علاقة الواردات بتقلبات سعر الصرف في الصين:**

تعتبر الصين شريك تجاري رئيسي للمملكة، لذا فأن انخفاض العملة الصينية سيخفض بطبيعة الحال تكلفة الاستيراد وهذا يعني انخفاض تكلفة الشراء من الصين. ونظراً لعدم توفر بيانات خاصة للواردات السعودية من الصين قبل عام 1984م، فقد تم ادراج الواردات من الصين عام 1984م طبقاً لمؤسسة النقد السعودي.

ويوضح الجدول (4) التالي علاقة الواردات السعودية بتقلبات سعر الصرف في الصين خلال الفترة 1984م-2014م

  **جدول(4): علاقة الواردات السعودية بتقلبات سعر الصرف في الصين خلال الفترة 1984-2014**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنوات | سعر اليوان مقابل الدولار | حجم الواردات من الصين | حجم الوارداتإجمالاً |
| 1984 | 1.975675 | 688 | 118737 |
| 1985 | 2.320042 | 746 | 85564 |
| 1986 | 2.936658 | 831 | 70780 |
| 1987 | 3.452792 | 1171 | 75313 |
| 1988 | 3.7221 | 1446 | 81607 |
| 1989 | 3.7221 | 1501 | 79278 |
| 1990 | 3.765108 | 1668 | 90282 |
| 1991 | 4.783208 | 2345 | 108934 |
| 1992 | 5.323392 | 2646 | 124606 |
| 1993 | 5.514592 | 2358 | 105616 |
| 1994 | 5.761958 | 1886 | 87192 |
| 1995 | 8.618743 | 2887 | 105187 |
| 1996 | 8.351417 | 3201 | 103980 |
| 1997 | 8.314175 | 3370 | 107643 |
| 1998 | 8.289817 | 3593 | 112397 |
| 1999 | 8.278958 | 3677 | 104980 |
| 2000 | 8.27825 | 4485 | 113240 |
| 2001 | 8.278504 | 5403 | 116931 |
| 2002 | 8.277068 | 6441 | 121088 |
| 2003 | 8.276958 | 9211 | 156391 |
| 2004 | 8.277037 | 11681 | 177659 |
| 2005 | 8.276801 | 16521 | 222985 |
| 2006 | 8.194317 | 22391 | 261402 |
| 2007 | 7.973438 | 32664 | 338088 |
| 2008 | 7.607533 | 47541 | 431753 |
| 2009 | 6.948655 | 40601 | 358290 |
| 2010 | 6.831416 | 46851 | 400736 |
| 2011 | 6.770269 | 64829 | 493449 |
| 2012 | 6.461461 | 74195 | 583473 |
| 2013 | 6.312333 | 78488 | 630582 |
| 2014 | 6.195758 | 87122 | 651876 |

 **المصدر:** اعد من قبل الباحثة:(مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات؛ مؤسسة النقد العربي السعودي)**.**

 ويتضح من خلال الجدول(4) السابق أن انخفاض سعر الصرف لليوان الصيني مقابل الدولار في فترة الثمانينيات كان له الأثر البالغ على ارتفاع الصادرات الصينية (الواردات من الصين من وجهة نظر السعودية)، وأستمر هذا الانخفاض لليوان مقابل الدولار بالتزامن مع تزايد الواردات السعودية. وفي فترة التسعينيات ارتفع الليوان امام الدولار بمعدلات ضئيلة جداً، واستمر حتى عام 2005، ولكن لم يكن لها الأثر القوي على الواردات التي واصلت ارتفاعها من وجهة نظر المملكة العربية السعودية (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي).

حيث كانت لهذه القرارات في خفض العملة من عام 1984 الى عام1999 تأثيراً قوياً على مسار الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة، والذي من شأنه عمل على تحفيز قطاع الصادرات الصيني، حيث يزيد من القدرة التنافسية للسلع الصينية في الأسواق العالمية، وكان سبباً في زيادة واردات دول العالم من الصين (مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات,2014).

 وكما ذكر سابقاً أن أسباب تقلبات سعر العملة اليوان الصيني، فقد ساهم في خفض قيمة العملة الصينية في تنشيط معدلات الانتاج في الصين، وذلك بسب زيادة الطلب على المنتجات الصينية. وفي عام 2006م وحتى وقتنا الحاضر استمر ارتفاع قيمة عملة الصين امام الدولار وتواصل زيادة الواردات المملكة من الصين، حتى عام 2009م حين انخفضت الواردات الصينية للمملكة من 47541 مليون ريال لعام 2008 الى 40601 مليون ريال لعام 2009، وذلك بسبب حدوث أزمة الركود في الاقتصاد العالمية، ولكن واصلت ارتفاعها مرة أخرى في الأعوام التالية الى عام 2014 (مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات,2014).

**/4 تطور وضع التنمية الصناعية في المملكة:**

تطور القطاع الصناعي في المملكة وذلك نظراً الى اهتمام ودعم الدولة لهذا القطاع، لما له دور في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمملكة، وقد تم عرض مؤشرات التطورات الصناعية والتي تضمنت التطور في أعداد المصانع المنتجة وعدد العمالة، بالإضافة الى تطور في الإنتاج الصناعي وكذلك التطور في الصادرات الصناعية.

**2/4/1 التطور في اعداد المصانع المنتجة وعدد العمالة:**

أولت الدولة أهمية كبرى للتنمية الصناعية، وقدمت لها جميع وسائل الدعم والتشجيع، ونتيجة لذلك فقد خطت الصناعة السعودية خطوات كبيرة وتمثل ذلك بصورة أساسية في التطور الذي شهدته الاستثمارات الصناعية منذ إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي. ويوضح الجدول(5) التالي عدد بعض الأنشطة الصناعية وعدد العمالة في فترات زمنية متفاوتة ما بين عام 1990-2014:

جدول(5): أهم بعض الانشطة الصناعية وعدد العمالة خلال الفترة 1990-2014

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| لأنشطة الصناعية | عدد المصانع |  | عدد العمالة |  |
|  | 1990 | 2014 | 1990 | 2014 |
| صنع المنتجات الغذائية والمشروبات | 291 | 730 | 14069 | 141537 |
| صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة  | 50 | 58 | 2113 | 6191 |
| صنع المنتجات الصيدلانية الاساسية والمستحضرات الصيدلانية  | 159 | 674 | 14043 | 80252 |
| صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى  | 164 | 855 | 11273 | 86639 |
| صنع الفلزات القاعدية  | 423 | 1398 | 35202 | 173925 |
| صنع الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية  | 300 | 929 | 18208 | 103375 |
| صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع اخر  | 74 | 206 | 7986 | 35150 |
| صنع معدات النقل الاخرى  | 52 | 160 | 5187 | 16502 |
| الصناعات التحويلية الاخرى  | 112 | 325 | 6992 | 26446 |
| اصلاح وتركيب الآلات والمعدات  | 77 | 89 | 5897 | 13922 |

المصدر: اعد من قبل الباحثة؛ مؤسسة النقد العربي السعودي.

 يلاحظ من الجدول السابق أن التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية شهدت تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية، حيث أزداد أعداد المصانع العاملة من 2111 مصنع في عام 1990م الى 6871 مصنعاً في عام 2014، بزيادة قدرها 4760 مصنعاً. وكما أرتفع عدد العمالة في القطاع الصناعي من 155733 عامل عام1990 الى 935256 عامل في عام 2014م، بزيادة قدرها 779523 عامل.

 ويتضح من الهيكل الصناعي بالمملكة العربية السعودية في نهاية عام 2014، أن قطاع صناعة الفلزات القاعدية يتصدر باقي القطاعات من حيث عدد المصانع الذي يبلغ 1398 مصنعاً تمثل 20% من اجمالي المصانع لعام 2014. بالإضافة ألى ذلك يتصدر عدد العمالة البالغ عددهم 173925 عامل بنسبة 18% من اجمالي عدد العمالة بالمصانع لعام 2014 (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي).

**2/4/2 التطور في الصادرات الصناعية:**

 لقد تطورت الصادرات الصناعية السعودية خلال الفترة من عام1984 وحتى عام 2014م، حيث بدأت ب مليون ريال132220 ووصلت الى 1283620مليون ريال بزيادة قدرها 970%. ويوضح الشكل (5) تطور الصادرات الصناعية ما بين عام 1984-2014:

 **شكل(5): تطور الصادرات الصناعية في المملكة العربية السعودية خلال 1984-2014** مليون ريال



 المصدر: اعد من قبل الباحثة؛ مؤسسة النقد العربي السعودي

 يتضح من الشكل السابق أن اتجاه العام للصادرات هو أتجاه تزايدي، حيث يلاحظ ان هناك انخفاض في عام 1998 بسبب الازمة المالية العالمية، بينما واصلت النمو الى اعلى معدل حتى عام 2008. ويرجع ذلك الى استخدام المملكة السياسات لدعم التجارة الخارجية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية خلال هذه الفترة. بالإضافة ايضاً الارتفاع في رواج سوق الأسهم السعودي الذي بدأ عام 2004 والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وزيادة الطلب على السلع البترولية وغير البترولية (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي).

 ثم انخفض هذا المعدل عام 2009 بنسبة 12% ويرجع ذلك بسبب حدوث ازمة الركود الاقتصادي العالمي والذي أثر سلباً على السوق البترولية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على البترول واسعاره، وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع نمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية. ثم واصلت الصادرات الصناعية في الارتفاع حتى وصلت الى اعلى مستوى لها في عام 2012 بإرتفاعاً قدره 6.5%. ثم واصلت التراجع مرة أخرى في السنوات التالية حتى عام 2014 ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض أسعار النفط وتراجع الصادرات من منتجات الصناعات الكيماوية. (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي).

**2/4/3 التطور في الإنتاج الصناعي:**

شهد الإنتاج الصناعي في المملكة نمواً كبيراً خلال الفترة الماضية. وكما يتبين من الشكل (6) التالي فإن إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للصناعات التحويلية قد ارتفع من مستوى 22412 بليون ريال في عام 1980 إلى حوالي 303823 بليون ريال بنهاية عام 2014 (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي).

شكل(6) قيم الناتج الإجمالي المحلي للصناعات التحويلية خلال 1980م-2014م بليون ريال



 المصدر: اعد من قبل الباحثة؛ مؤسسة النقد العربي السعودي

 يوضح الشكل السابق أن معدلات نمو القطاع الصناعي ظلت في اتجاه تصاعدي طوال هذه الفترة، حيث بلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج الحقيقي للصناعات التحويلية خلال هذه الفترة حوالي 6%. ويشير هذا إلى نجاح خطط التنمية في دفع التنمية الصناعية (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي).

 ومن الحوافز المهمة التي تقدمها الدولة لدعم وتطوير الصناعات الوطنية توفير المدن الصناعية الحديثة، حيث قامت وزارة التجارة والصناعة بإنشاء وتطوير عديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة وزودتها بكافة الخدمات والمرافق. وللارتقاء بنوعية الخدمات التي توفرها المدن الصناعية تم إنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001، كهيئة مستقلة للإشراف على إنشاء وإدارة المدن الصناعية وتشغيلها وصيانتها وتطويرها بالتعاون مع القطاع الخاص (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي).

**ثالثاً النموذج القياسي:**

يتناول النموذج القياسي توصيف المتغيرات الواردة في النموذج القياسي، وتحليل علاقة الارتباط، بالإضافة الى تحليل السكون للسلاسل الزمنية، يليها تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، واخيراً تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل.

 ويهدف النموذج القياسي الى قياس أثر تقلبات سعر عملة الصين وأثرها على التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1980-2014) وذلك بالاعتماد على فرضية "يستجيب مستوى التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية عكسياً مع سعر أليوان الصيني". ولقد تم تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين[[8]](#footnote-8) Two-Stage Least Squares، حيث تتضمن الطريقة إيجاد متغيرات أداة لتحل محل المتغيرات الداخلية في النموذج والتي تظهر كمتغيرات مفســـرة في المعادلات الآنيــــــة وتقوم ذلك بأجراء انحدار على الشـــكل المختزل للجانب الأيمن للمتغيرات الداخلية المراد إحلاله ثم تستخدم مقدرات المتغير التابع من انحدار الشكل المختزل كالمتغير الأداة، وذلك عن طريق الصياغة التالية:

Y= β0+ β1X2 + β2X3+β3X4 +µ1 (1)

X2= α0- α1X1 + е1 (2)

 حيث يمثل β0 ، α0 القاطع، β1،...،3β، ، 1α معلمات النموذج المراد تقديرها، وطبقاً لإشارة معلمات النموذج تتحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفقاً للنظرية الاقتصادية ولنتائج الدراسات السابقة، فإذا كانت الإشارة موجبة دل ذلك على علاقة طردية، واذا كانت الإشارة سالبة فأنها تدل على وجود علاقة عكسية. ويمثل المتغير التابع Y الصناعات التحويلية مقاساً بأجمالي الناتج المحلي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالمليون ريال بالأسعار الثابتة، وفقاً لدراسة (الحرة،2002) أن اجمالي الصناعات التحويلية ومساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر من أهم محددات التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية.

 ويعبر المتغير المستقل X1 سعر صرف عملة الليوان الصيني مقابل الدولار، وفقاً لدراسة (ابراهيم 2010) ان سعر عملة الليوان الصيني مرت بتقلبات عديدة وبالتالي أثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل صادراته للمملكة العربية السعودية، بالإضافة الى وجود علاقة غير مباشرة بين سعر صرف عملة الليوان والصناعة التحويلية وذلك من خلال الواردات. ويعبر المتغير المستقل X2 الواردات مقاساً بإجمالي الناتج المحلي بالمليون ريال بالأسعار الثابتة، وفقاً لدراسة (داغر وعباس 1986) توجد علاقة موجبة بين الواردات والصناعة، حيث تعتبر الواردات من اهم العناصر الأساسية في التنمية الصناعية.

 ويمثل المتغير المستقل X3 أسعار النفط مقاساً سعر البرميل مقابل الدولار بالأسعار الحقيقية، ومن المتوقع أن يتأثر التنمية الصناعية مع أسعار النفط طردياً وذلك عن طريق الصادرات الصناعية وفقاً لدراسة (محبوب 1427ه). ويمثل المتغير المستقل X4 اعداد القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، وتم قياس اعداد القوى العاملة بناء على الطلب للقوى العاملة، ويشير تقرير الصادر من وزارة التجارة والصناعة ان التطور في التنمية الصناعية أدى الى تزايد الطلب على القوى العاملة بمختلف أنواعها الماهرة والغير ماهرة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بينهم. واخيراً 1µ ، е1 ويعبران المتغير العشوائي.

 ويوضح الشكل(7) التالي العلاقة بين متغيرات الدراسة ودرجة علاقة الارتباط بينهم خلال الفترة ما بين(1980-2014).

**شكل(7): متغيرات الدراسة خلال الفترة (1980م-2014م)**

****

**المصدر:** أعد من قبل الباحثةوذلك باستخدام برنامج Eviews8))**.**

 **يتضح من خلال الشكل السابق العلاقة بين المتغيرات، حيث يتضح ان هناك علاقة ارتباط موجبة وطردية بين المتغير Y، والمتغيرات المستقلة X1، X2، X4، باستثناء المتغير المستقل X3 حيث يلاحظ وجود تقلبات في أسعار النفط. ولتحقق من هذه العلاقة يتم اجراء مصفوفة الارتباط التالية.**

**3/2 تحليل علاقة الارتباط:**

يتضح من الجدول (6) التالي أن هناك علاقة ارتباط بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X3، وهي علاقة ارتباط متوسطة حيث تبلغ قيمته(0.58). ويلاحظ من الجدول ايضاً وجود علاقة ارتباط ضعيفة وعكسية بين المتغيرين Y وx1 و X4 حيث بلغت قيمة المعامل (-0.26، (-0.43 على التوالي، وعلاقة ارتباط خطي متوسطة بين المتغيرات المستقلةX1 ،X2 ، وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات قد تسبب مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة بما يفيد بقبول جميع هذه المتغيرات ضمن متغيرات النموذج.

**جدول(6):** مصفوفة الارتباط

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | Y | X1 | X2 | X3 | X4 |
| Y |  1.000000 | -0.258157 |  0.118164 |  0.579284 | -0.431640 |
| X1 | -0.258157 |  1.000000 | -0.496666 | -0.314311 |  0.133469 |
| X2 |  0.118164 | -0.496666 |  1.000000 |  0.125227 |  0.177183 |
| X3 |  0.579284 | -0.314311 |  0.125227 |  1.000000 | -0.127191 |
| X4 | -0.431640 |  0.133469 |  0.177183 | -0.127191 |  1.000000 |

Source: Author.

**3/3 تحليل السكون لسلاسل الزمنية:**

 **يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص السلاسل الزمنية لكل من**Y  **و**X1 **و** X2 **و** X3 **و** X4 **خلال الفترة (1980م-2014م) والتأكد من مدى سكونها[[9]](#footnote-9) تمهيداً لتقدير النموذج القياسي والحصول على نتائج انحدار غير زائفة (العبدلي 2007). وتم اختيار اختبار** ديكي- فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test)لتأكد من سكون سلاسلها الزمنية بالبيانات الأساسية وذلك من خلال الجدول التالي**.**

جدول (7): اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| Exogenous | Prob | t-Statistic | Variable |
| Intercept | 0.0514 | 2.958933(10%) | Y |
| Trend and Intercept | 0.6239 | 0.494928 | X1 |
| Intercept | 0.0046 | 4.014555 (1%) | X2 |
| Intercept | 0.1062 | 1.660828 | X3 |
| Trend and Intercept | 0.0408 | 3.653569 (5%) | X4 |

**ويتضح من الجدول السابق أن بعض المتغيرات لم تسكن، وبالتالي تم استبدال قيم البيانات الاصلية بمعدل التغير، وذلك من خلال الجدول(8) التالي.**

جدول (8): **نتائج تحليل السكون للسلاسل الزمنية بمعدل التغير:**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| Exogenous | Prob | t-Statistic | Variable |
| Intercept | 0.0000 | 6.774431 (1%) | Y |
| Intercept | 0.0015 | 4.389969 (1%) | X1 |
| Intercept | 0.0053 | 3.901639 (1%) | X2 |
| Intercept | 0.0013 | 4.434395 (1%) | X3 |
| Intercept | 0.0053 | 3.895384 (1%) | X4 |

 **المصدر:** أعد من قبل الباحثةوذلك باستخدام برنامج Eviews8))**.**

 وبعد اختبار تحليل السكون لسلاسل الزمنية، تم التوصل إلى أنّ جميع المتغيرات ساكنة عند (1%) وفقاً لاختبار ديكي-فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test) **وبالتالي يمكن تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى** على مرحلتين.

**3/4نتائج تقدير النموذج القياسي**:

 تم تقدير النموذج القياسي عن باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، وتم استبعاد كل من المتغيرين X3 وX4 للوصول الى أفضل النتائج وعلاج المشكلات القياسية، بالإضافة تم استخدام صيغة (AR) لتعديل المعادلة الرياضية كما في الجدول التالي.

**جدول(9)**: نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.   |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| X2 | 0.679415 | 0.316121 | 2.149227 | 0.0401 |
| C | 0.042025 | 0.022241 | 1.889522 | 0.0689 |
| AR(2) | -0.307444 | 0.156682 | -1.962217 | 0.0594 |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| R-squared | 0.267749 |     Mean dependent var | 0.083730 |
| Durbin-Watson stat | 2.087542 |     J-statistic | 0.147236 |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |

 ويلاحظ من نتائج الجدول السابق أن قيمة اختبار(Durbin-Watson) تساوي 2.087542)) ونظراً لأن قيمة دربن واتسن في حال استخدام طريقة الانحدار الذاتي لا تصلح للحكم على وجود مشكلة ارتباط ذاتي، لذلك تم إجراء اختبار(LM) للتأكد من النتائج كما في الجدول التالي

**جدول(10):** نتائج اختبار LM

|  |  |
| --- | --- |
| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| Obs\*R-squared | 2.755797 |     Prob. Chi-Square(1) | 0.0969 |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.   |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| X2 | -0.036870 | 0.115796 | -0.318405 | 0.7526 |
| C | 0.002252 | 0.013118 | 0.171677 | 0.8650 |
| AR(2) | -0.050443 | 0.167598 | -0.300974 | 0.7657 |
| RESID(-1) | -0.261596 | 0.236930 | -1.104109 | 0.2793 |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| R-squared | 0.088897 |     Mean dependent var | -3.97E-13 |
| F-statistic | 0.878133 |     Durbin-Watson stat | 1.978302 |
| Prob(F-statistic) | 0.464695 |  |  |  |
|  |  |  |  |  |

تُشير قيمة (RESID(-1)) 0.2793)) بانه لا توجد علاقة ارتباط تسلسلي بين البواقي مما يُمكن الاعتماد على نتائج تقدير هذا النموذج في القبول أو الرفض.

 يعبر الجدول(9) عن العلاقة بين المتغير التابع Y والذي يمثل الصناعة التحويلية، والمتغير المفسر له وهو سعر الصرف الليوان الصيني من خلال التغير في الواردات، حيث يتضح انهم متغيرات معنوية لأنها أكبر من 0.05. ويلاحظ ايضاً وجود علاقة طردية بين متغير المستقل X1 (سعر الصرف الليوان الصيني) والمتغير التابع Y (الصناعة التحويلية) **أي أنه إذا زاد مؤشر المتغير المستقل**X**1  (سعر الصرف الليوان الصيني) بنسبة** 1**% يزداد مؤشر المتغير التابع (الصناعة التحويلية) بنسبة**67% من خلال التغير في الواردات.

 ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت 26%، وهذا يدل على انخفاض القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع. وتشير القوة التفسيرية للنتائج R-squared)) إلى أن حوالي 26% من التغير الذي تحدث بالمتغير التابع Y (الصناعات التحويلية) يمكن تفسيره بالتغيرات التي تحدث بالمتغير المستقل X1 (سعر الصرف الليوان الصيني)، والنسبة الباقية 74% تعود إلى المتغيرات الأخرى التي لم تدرج بالنموذج ويعبر عنها بالمتغير العشوائي е1.

 وتشير قيمة0.0401 Prob (t-statistic) وهي اقل من 0.05، بالتالي هذا يدل على معنوية النموذج ككل. وبناءً على نتائج النموذج القياسي، يمكن استخلاص أن مستوى التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية يستجيب عكسياً مع سعر اليوان الصيني.

**النتائج والتوصيات**

 هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير تقلبات سعر صرف اليوان الصيني على التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1980-2014)، من خلال توضيح أهمية تقلبات سعر الصرف على الواردات من المستلزمات الإنتاجية والخامات الصناعية. وقد توصلت الدراسة من خلال نتائج الاسلوب الوصفي وبعد استعراض النظريات والدراسات السابقة الى ان تقلبات سعر الصرف كان لها الاثر على التنمية الصناعية من خلال الواردات. بالإضافة الى ذلك توصلت الدراسة إلى أن انخفاض سعر الصرف من قبل الدول التي يعتمد عليها في توفير متطلبات السوق من مستلزمات الإنتاج والخامات الصناعية تؤدي الي زيادة معدلات التنمية الصناعية.

 وقد توصلت الدراسة ايضاً من خلال نتائج الاسلوب التحليلي إلى أن تقلبات سعر صرف عملة اليوان الصيني تؤثر عكسياً على التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية من خلال الواردات، والتي تتضمن الخامات الصناعية ومستلزمات الإنتاج والتي من خلالها تم زيادة اعداد المصانع المنتجة، وزيادة عدد العمالة وتنوع الصادرات الصناعية. وكذلك توصلت الدراسة من خلال النتائج الفعلية باستخدام الاسلوب القياسي، الى وجود علاقة طردية بين التنمية الصناعية متمثلة بالصناعات التحويلية وسعر صرف اليوان الصيني من خلال التغير بالواردات، أي أن عند زيادة مؤشر سعر الصرف اليوان الصيني بنسبة 1% يزداد مؤشر الصناعات التحويلية بنسبة 68% من خلال التغير في الواردات.

 وبمقارنة النتائج السابقة مع نتائج التأصيل النظري للدراسة يتضح انه اتفقت مع نظريتي تعادل القوة الشرائية والميزة النسبية، بالإضافة إلى اتفاقها مع بعض الدراسات السابقة لكل من (فرحان،2008 نجيب والنعمة،2008) في وجود علاقة بين حجم التجارة متمثلة في الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه بزيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج نتيجة انخفاض سعر الصرف في الدول المصدرة لهذة المستلزمات، يؤدي ذلك الى زيادة نمو معدلات النمو الصناعي في الدول المستوردة، وزيادة الميزة النسبية ومن ثم زيادة صادراتها الصناعية.

 وبمقارنة اهداف الدراسة من خلال النتائج التي توصلت اليها من الأسلوب التحليلي والقياسي يمكن استخلاص ان مستوى التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية يستجيب عكسياً مع سعر اليوان الصيني، وبناءً على ذلك يتم قبول فرضية الدراسة.

 وتبعاً لما تقدم من نتائج وما تم الوصول اليه بشأن الحكم على فرضية الدراسة، فإن الدراسة توصي صانعي القرار في أدراك أهمية العلاقة بين انخفاض سعر صرف عملة اليوان الصيني والتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية حيث تم التحقق من ذلك تحليلياً وقياسياً، بالإضافة الي ربط قطاع التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الاعتماد على الواردات الصناعية ومستلزمات الإنتاج من الأسواق ذات الجودة والتكلفة النسبية المنخفضة حتى تتمكن المملكة من انتاج منتجات تتميز بميزة تنافسية حول العالم تمكنها من زيادة الصادرات الصناعية، ومن ثم اختراق الأسواق العالمية. بالإضافة الى تشجيع الصناعات التي تعتمد على الواردات الصينية من مستلزمات الإنتاج ذات الجودة المرتفعة للاستفادة منها في مجال تنويع الهيكل الاقتصادي وزيادة القاعدة الإنتاجية، ليحقق للمملكة مزيداً من النمو الاقتصادي.

**المراجع:**

**المراجع باللغة العربية:**

ابراهيم, (2010). "مستقبل اليوان الصيني."

الحبيب, (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي. مكتبة الملك فهد الوطنية.

العاضي, (1998). التنمية الصناعية في اليمن, جامعة اليرموك. **MR.S Thesis**.

العبدلي, (2007). "محددات الطلب على واردات المملكة العربیة السعودیة في إطار التكامل المشترك وتصحیح الخطأ." مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزھر **3**

الغالبي, (2011). سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظريات وتطبيقات). دار صفاء للنشر والتوزيع.

النعيمي, (2012). إدارة العملات الأجنبية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

خضر, (2012). تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني. دراسات سابقة علمية, جامعة الازهر. **MR.S Thesis**.

داغر, عباس (1986). "أثر النمو الاقتصادي في استيرادات السعودية." **18**.

طه, (2008). أثر التغيير في سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان في الفترة من (1979-2004), جامعة أم درمان الأسلامية. **MR.S Thesis**.

عبدالسلام, (2007). العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق. المكتبة العصرية للنشر.

محبوب, (1427ه). "علاقة نمو الصادرات الصناعية بالنمو الاقتصادي."

نجيب, (2013). "أثر تغيرات اسعار الصرف في النمو الصناعي دراسة قياسية لدول جنوب وشرق اسيا على وفق التصنيف الصناعي لفتره(1990-2005)." مجلة الرافدين **35**(113)

نجيب, (2011). "أثر محددات النمو الصناعي في كفاءة الأداء الاقتصادي لعدد من الدول للمدة(1990-2005)." تنمية الرافدين(111): 13.

نعمة, (2011). العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعاكسها على ميزان المدفوعات. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

والمعلومات, (2014). نشرة التجارة الخارجية.

**المراجع باللغة الإنجليزية:**

International , ( 2014 ) . World Development Indicators .

1. بكالوريوس اقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود. [↑](#footnote-ref-1)
2. استاذ مشارك بقسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود. [↑](#footnote-ref-2)
3. حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويتم تحديد قيمة هذا الأصل اعتمادا على سلة من أربع عملات دولية أساسية، ويمكن مبادلته بأي من العملات القابلة للتداول الحر. [↑](#footnote-ref-3)
4. عدد الوحدات من عملة الليوان الصيني مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي. [↑](#footnote-ref-4)
5. الازمة المالية الاسيوية هي فترة تأزُّم مالي أصابت معظم قارة آسيا بدءاً من شهر يوليو عام 1997، وتسبَّبت بمخاوف من تحوُّلها إلى أزمة عالمية. كانت أكثر البلدان تأثُّراً بالأزمة المالية الآسيوية هي إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلند، تليها بدرجةٍ أقل ماليزيا والفلبين ولاوس وهونغ كونغ، وكذلك الصين وتايوان وسنغافورة وبروناي وفيتنام، وقد عانت جميعها من انخفاض الطلب والثقة في السوق على مستوى المنطقة بأسرها. [↑](#footnote-ref-5)
6. ويرجع السبب لإستخدام هذه الفترة تحديداً لان الصين قامت بتحويل نظام سعر صرفها من ثابت الى مرن. [↑](#footnote-ref-6)
7. لأزمة المالية هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك. [↑](#footnote-ref-7)
8. ذلك باستخدام برنامج Eviews8)) [↑](#footnote-ref-8)
9. السلسلة الزمنية الساكنة هي التي تظل متوسطاتها وتباينها وتغايرها ثابتة مع مرور الزمن. [↑](#footnote-ref-9)